الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الإفتتاحية: خطاب حقوق الإنسان، تفكيك أم إعادة بناء

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2001) *الإفتتاحية: خطاب حقوق الإنسان، تفكيك أم إعادة بناء.* رواق عربي، 6 (1)، 6-20.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

في كل الدورات التعليمية وجميع اللقاءات السياسية والإعلامية وفي كافة المنابر الفكرية تتردد نفس الأسئلة، بصياغات متباينة أحيانا ونمطية أحيانا أخرى. هل خطاب حقوق الإنسان إصلاح أم ثورة؟ هل هو خطاب مثالي أم تاريخي؟ وهل هو في نهاية المطاف خطاب تفكيك أم خطاب بناء.

معظم تلك الأسئلة يمكن الإجابة عليها ضمنا إذا ما تصدينا للسؤال الأخير مباشرة. إذ أنه السؤال الذي يعكس ويكثف معظم المخاوف التي عادة ما تتمكن السلطات من التلاعب بها لعزل دعاة حقوق الإنسان والمناضلين الديمقراطيين. غير أنه قبل أن نتصدى لمعالجة هذا السؤال ومحاولة الإجابة عليه يتعين علينا أن نبادر بإيضاح طبيعة الإشكالية الكامنة في ثنايا تلك الأسئلة.

خطاب حقوق الإنسان
تفكيك أم إعادة بناء

ثقافة الخوف وأيديولوجيا التفزيع

والواقع أنه لا يمكن التقليل من أهمية مثل تلك الأسئلة. بل ويجب الاعتراف أيضا بأنه لا توجد إجابة واحدة عليها جميعا، فخطاب حقوق الإنسان يستند على مرجعية قانونية واحدة، تتمثل ببساطة في المواثيق والعهود الدولية المعروفة. وهو أيضا خطاب عالمي. ولكن عندما يطرح أي خطاب عالمي على مجتمعات متباينة، تعيش في سياقات غاية في التباين، فإنه لا يستطيع الاحتفاظ بتعاليه على التنوع والأوضاع الملموسة. ومن المحتم أن تتباعد طريقة وزوايا أخذ كل مجتمع لهذا الخطاب: أي طريقة فهمه له، ومستوى هضمه لمعانيه ومحتواه، وزاوية التعامل مع دلالاته، بل وتحديد دلالاته ذاتها على ضوء ما يعانيه هذا المجتمع من مشكلات ومسائل.

ولنذهب مباشرة إلى لب الموضوع. إن مجتمعاتنا العربية "تأخذ" أو "تفهم" خطاب حقوق الإنسان على نحو يعكس الحالة أو الحالات الذهنية والسيكولوجية الخاصة التي تمر بها. وهى حالة أو حالات نشأت بصورة مستقلة تماما عن خطاب حقوق الإنسان، ولكنها بطبيعة الحال ليست منبتة الصلة مع السياقات العالمية

والمحلية التي تزاملت زمانيا مع تحول خطاب حقوق الإنسان إلى مادة إعلامية وسياسية بارزة.

وعلى هذا النحو، يقع خطاب حقوق الإنسان ضحية المشاعر والاستنتاجات المتباينة التي تنشأ عن الموقف من هذه السياقات. ولذلك، فنادرا ما تتم مناقشة خطاب حقوق الإنسان من زاوية ما ينطوي عليه وما يحتويه. ففي الأكثرية الساحقة من المناظرات يفتش المتحاورون عن "وظيفة" لهذا الخطاب، غالبا ما تكون خارجه تماما عنه، بل وأحيانا مالا يثور أي غموض حول صدامها معه.

خطاب حقوق الإنسان خطاب عالمي لكنه لا يستطيع الاحتفاظ بتعاليه على التنوع في المجتمعات المتباينة

والواقع أن تلك الطريقة في تناول خطاب حقوق الإنسان ليست بالضرورة معادية لهذا الخطاب، بل قد تكون مواتية أو حتى متلهفة لاستقباله. ولكنها في الحالتين تنصرف إلى تطويع هذا الخطاب لمصلحة دوافع ورغبات ليست منه أو فيه.

ويهمنا تحديدا أن نشير إلى نوعين مختلفين تماما من الدوافع، أحدهما إيجابي، بمعنى معين وثانيهما سلبي بالمعنى المباشر للكلمة: أي رافض للخطاب الحقوقي، دون تردد أو مناقشة.

ولنبدأ بإيضاح الدوافع "الإيجابية" بسرعة، لأنها ليست موضوعنا في السياق الحالي. إننا نقصد بتلك الدوافع كل التيارات التحتية التي تقود إلى توق هائل للتحرر من المناخ الخانق الذي تعيشه مجتمعاتنا العربية في الحقبة الراهنة من تطورها.

يرغب كثير من الناس في أن يروا في خطاب حقوق الإنسان حلا شاملا للمسائل العويصة لتطور مجتمعاتهم، بل يرغب البعض -وخاصة التقدميون- في أن يروا فيه برنامج عمل للخلاص والتحرر من البناءات الاستبدادية على المستوى السياسي والعلاقات التسلطية على المستوى الاقتصادي، وشتى مظاهر الأبوية والظلم أو الاضطهاد على المستوى الاجتماعي.

ولا شك أن هذه الدوافع إيجابية، بمعنى أنها راغبة في دفع رسالة حقوق الإنسان والمساهمة في التبشير بهذه الحقوق. ولكنها في نفس الوقت قد تسبب ضررا مزدوجا بالرسالة الحقوقية.

الضرر الأول: هو إسقاط كل الآمال في الخلاص والتحرر على خطاب حقوق الإنسان بصورة تختزل الجهد العملاق المطلوب لصياغة برامج عمل مادية وفكرية

لحل المشكلات التي تواجه المجتمع في حقبة ما. وبذلك يتحول خطاب حقوق الإنسان إلى خطاب شمولي، يصبح مسئولا عن استيعاب كل مظاهر الديالكتيك الاجتماعي، وكل منابع وأبعاد النشاطية الذهنية الوجدانية والسياسية. إنه بذلك لا يتحول إلى بديل للسياسة والإدارة، فحسب، بل ويصبح أيضا أيديولوجية بلا ضفاف، وبدون حدود.

يكمن خطر هذه النظرة لخطاب حقوق الإنسان في أنها تفرض على هذا الخطاب مسئولية الإجابة على أسئلة لم يتصد لها، ولم يعالجها بل ويستحيل عليه تناولها والإجابة عليها بصورة متعالية على الظرف التاريخي لأي مجتمع. إنه يسقط على هذا الخطاب أدوارا وتبعات معينة من خارجه.

ويفضي هذا التناول بالتالي وبالضرورة إلى إحباطات عميقة. ولدينا مئات من الأمثلة العملية لهذا الخطر في التعاطي مع خطاب الديمقراطية أيضا. فالذين انتظروا أن تعالج الديمقراطية إشكاليات تطبيقها بنفسها، أو الذين انتظروا إجابات على مسائل الحياة السياسية الصعبة في تضاعيف الفكرة الديمقراطية أصابهم غضب وسخط كاملين عندما لم يجدوا هذه الإجابات. وقد أدى ذلك في حالة الجزائر والكويت والسودان وبدرجة أقل اليمن ولبنان مثلا إلى إصابة ديمقراطيين مخلصين للفكرة بالفعل بقدر ملحوظ من خيبة الأمل.

شئ من ذلك قد يقع أيضا بالنسبة لخطاب حقوق الإنسان، عندما ينتظر منه الناس أن يفي بوعوده أوتوماتيكيا، دون أن يقوموا بالجهد والواجب العقلي والعملي المطلوب لحل المشاكل الجديدة التي قد يسفر عنها تطبيق الالتزام الحقوقي، باعتباره معطى قانونياً، أو توجهاً مبدئيا وأخلاقيا.

أما الخطر الثاني فيطفر على السطح عندما يتم التعامل مع خطاب حقوق الإنسان كمجرد نافذة إضافية في الإطار العريض لأيديولوجيا معينة.

و المناهج المميزة لهذه الأيديولوجية النسبية ويدمج في إطار النظرة الأيديولوجية للعالم.

ويسبب هذا الخطر مظاهر أخرى للإحباط وخيبة الأمل، عندما يستعصي البيان الحقوقي على الاستيعاب الأيديولوجي، ويبدو الارتباك واضحا في الأيديولوجيا وفي البيان الحقوقي معا. وغالبا ما يظهر ذلك في تناقضات تحد فيه عمومية القاعدة الحقوقية أو تؤجل تطبيقها حتى يتم الوفاء بمتطلبات التأريخ

نادراً ما تتم مناقشة خطاب حقوق الإنسان من زاوية ما ينطوي عليه وما يحتويه وإنما يفتش المتحاورون عن (وظيفة) لهذا الخطاب غالبا ما تكون خارجة تماما عنه!!.

الأيديولوجي للفعل الاجتماعي.

تظهر تلك الإحباطات لنفس السبب، وهو أن خطاب حقوق الإنسان لا يجيب بنفسه حتى على مجرد الإشكاليات والمسائل الصعبة التي قد ينتجها تطبيقه هو ذاته. وبوسعنا أن نعطي عشرات الأمثلة لهذه المسائل. غير أن العديد منها سينجلي فعلا في سياق معالجة الدوافع المناقضة: أي المخاوف.

يكفينا هنا مثل واحد هو حق العمل. يحتل هذا الحق مكانته اللائقة في منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ولكن خطاب حقوق الإنسان لا يتخطى حدوده بتعيين الكيفية التي يتم بها العرفان بهذا الحق. إذ أن ذلك هو موضوع جهد فكري وعملي آخر يتشكل في مجال الفكر الاقتصادي بشتى فرعه ومستوياته.

خطاب حقوق الإنسان بهذا المعنى هو مبادئ ومعايير. وليس برامج عمل أو خطط محددة، وهو لا يحبذ مذهبا بعينه من مذاهب أو تيارات الفكر أو مدارس السياسة والاقتصاد والإدارة. غير أنه باعتباره خطابا ملزما من حيث أنه يتشكل كقانون- يحتم على جميع مذاهب وتيارات الفكر أن تبحث في الكيفية التي يتم بها تطبيقه واحترامه.

هذا الجانب الأخير يفرض تكاملا للوظائف والمستويات. فمستوى المبادئ والمعايير الذي ينتمي إليه خطاب حقوق الإنسان يستدعي ويضغط لإنتاج مستوى آخر عملي، حيث تتضافر المعرفة العلمية والإبداع العقلي والاجتهاد التطبيقي بطرق مختلفة، وربما غاية في التنوع. ولا يجب الخلط بين هذا وذاك.

غير أن تطبيق أي مبدأ أو الوصول إلى معايير معينة للأداء والوفاء بحق معين مثل حق العمل، والتشغيل الكامل للبالغين في المجتمع ليس أمرا سهلا، بل وقد يترتب عليه مشكلات جديدة. وهنا تنشأ مخاوف معينة عند الالتزام بالتطبيق.

وحتى قبل التطبيق، فإن الوعي الفينومينولوجي الشعبي عادة ما يعبر عن طائفة من المخاوف التي تطفر من محيط السياق الاجتماعي والسياسي الداخلي والخارجي لحقبة بعينها. وتعيش المجتمعات العربية مخاوف عديدة تنتهي إلى تكثيف دوافع سلبية معينة نحو منظومة حقوق الإنسان.

إذ تعاني المجتمعات العربية في طورها الراهن من مصادر كثيرة لعدم الأمان بعضها وأهمها حقيقي، وبعضها الآخر قد لا يكون كذلك. ثمة صراعات داخلية وخارجية عديدة، وثمة مشاكل لا حصر لها في التكوين الاقتصادي بالغ الهشاشة

لمعظمها، إن لم يكن كلها. وثمة تصدعات اجتماعية ومشكلات مستفحلة في القاعدة التحتية للمجتمع، وفي بناءاته العلوية في نفس الوقت. ولكن ما يجتذب جل اهتمام ومعظم طاقات المجتمع والنخبة هو العدائيات الخارجية أو في الحد الأدنى الشكوك تجاه العالم الخارجي. في هذا المناخ الخانق تنتعش نظريات المؤامرة وتكتسب طابعا شعبيا فريدا وغير مسبوق إلا في مناطق وحقب تاريخية نادرة. وتتضاعف المخاوف بدرجة مذهلة حقا. ويضفي ذلك كله طابع عدم الأمان على السيكولوجية الجماعية للنخب،والشعوب أيضا. وينظر الناس بارتياب الى كل الأفكار ومنظومات الفكر، سواء جاءت من الخارج أو من الداخل. ويخضع خطاب حقوق الإنسان لنفس تلك الحالة السيكولوجية الخاصة.

وتستغل سلطات الدولة تلك الحالة التي أسهمت هى ذاتها في توليدها إلى الدرجة التي لم يعد من الممكن حتى لها أن تتحكم في معدلاتها واتجاهاتها. إذ صارت تلك الحالة منوالا لنسج ثقافة كاملة هى ثقافة الخوف. وبينما تعاني بعض سياسات الدولة وبعض مؤسساتها وهياكلها من شيوع ثقافة الارتياب والخوف الجماهيري، فلا زالت الدولة قادرة على التلاعب بتلك الثقافة بقدر ملحوظ من الكفاءة عندما يتعلق الأمر بخطاب حقوق الإنسان.

وتتشكل منظومة كاملة من الحكايات والمقولات الدعائية والسياسية التي تتمكن الأجهزة من تسريبها للوعي الجماعي لإفزاع الناس من مجرد المصطلح: أي مصطلح حقوق الإنسان، بذاته. وفي الوقت الحالي تضيف مختلف التيارات السياسية إلى هذه المنظومة، كلُ " بطريقته " وعلى " مذهبه " . وبذلك تشارك الحكومة وكثرة من التيارات السياسية والفكرية في تضخيم وتوسيع نفوذ أيديولوجية الفزع هذه.

إشكالية التفكك:

لكل أيديولوجيا رواية كبرى.وأيديولوجيا التفزيع من خطاب حقوق الإنسان تستند على روايتها الخاصة، أو رواياتها. الرواية الأساسية هى أن خطاب حقوق الإنسان هو حصان طروادة يرمي الغرب من وراءه إلى تفكيك المجتمعات الأخرى، وإتاحتها للهيمنة والاختراق الإمبريالي، والإلحاق الثقافي، والهيمنة الاقتصادية.. الخ. وثمة روايات موازية تؤكد وتدعم تلك الرواية الكبرى، وعلى رأسها بالطبع ما

عندما لا يكون المجتمع قد اعتاد مزاولة حريته في تنمية وتطوير آليات تكاملية مستقلة عن سلطة الإكراه فإن تطبيق مبادئ حقوق الإنسان يؤدي إلى تفكيك واضح للنظام القديم دون أن يتمكن المجتمع من بناء آليات تكاملية جديدة.

حدث للاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية عموما.

والواقع أنه يجب التعامل مع تلك الرواية بجدية، ليس لأنها حقيقة، وإنما لأنها تشير إلى المأزق الحقيقي أو المعضلة التي يثيرها طرح خطاب حقوق الإنسان في لحظة معينة من تطور بعض النظم السياسية والاجتماعية. فالرواية تستند على بعض الحقائق، وتنسجها على نحو يوازي التطور التاريخي الفعلي لهذه النظم والمجتمعات، دون أن يلتقط حقيقة اللحظة التاريخية وطبيعة الاختيارات المفتوحة والممكنة في هذه اللحظة. والأهم من ذلك هو أنها -أي الرواية- تدافع عن الاختيار الخاطئ، وتعمي الناس عن جوهر المعضلة كلها وتقودهم إلى عكس الطريقة السليمة لحل هذه المعضلة.

فوفقا لهذه الرواية فإن خطاب حقوق الإنسان قد لعب منذ توقيع ميثاق هلنسكي عام ١٩٧٥ بصورة خاصة دورا في تفكيك النظام السوفيتي وكتلة حلف وارسو .ففي هذا الميثاق اعترفت الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة بالأوضاع التي نجمت عن الحرب العالمية الثانية سواء بالنسبة للأوضاع الجيوبوليتكية أو الأوضاع السياسية والأيديولوجية في مقابل اعتراف دول الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي بالحاجة لاحترام حقوق الإنسان. وترتب على هذا الاعتراف الأخير تمتع الجماعات المنشقة والمعارضة ببعض الحماية الدولية، وبدأت بعض العمليات السياسية والثقافية التي تطعن في شرعية استمرار الترتيبات السياسية الشمولية السائدة في الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية. وتوج ذلك كله بانبثاق حركة التضامن في بولندا في نهاية عقد السبعينيات، وتعميق أزمة النظام الشمولي في دول الكتلة، وصولا إلى انهيارها عام ١٩٨٩، ثم انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. وعلى نفس المنوال، يؤكد كثيرون أن خطاب حقوق الإنسان لعب دورا تكفكيكياً في الدول متعددة القوميات، ومنها الاتحاد السوفيتي، وبعد ذلك يوغسلافيا بوجه خاص. وقد وقع ذلك -في اعتقاد كثيرين- لصالح الغرب، والولايات المتحدة بالذات. وثمة روايات عديدة تسرد حالات التفكك القومي و السياسي، والتي يختلط فيها التآمر الخارجي والداخلي مع مظاهر التطرف وسوء الإدارة وانعدام المسئولية لدى القوى الدولية الكبرى فيما يتعلق بمصائر الدول والمجتمعات التي كانت مغلقة أو محكومة بنظم "شمولية" أو "قومية" .. الخ. ثم إنه يقال كذلك أن خطاب حقوق الإنسان قد لعب دورا تاليا في إضفاء الحماية على

شتى مظاهر الإجرام والانحراف التي تلت تفكيك دولة مثل الاتحاد السوفيتي، الذي صارت المافيا هى التي تحكمه بأكثر من الحكومة.

وتمتد الاتهامات نفسها إلى حالات عدة دول عربية، وخاصة الجزائر، على نفس الوتيرة وبنفس الميكانيزمات أو الشروح.

والواقع أنه رغم التماسك الظاهري لتلك الشروح، فإنها تكاد تخلو من الحقيقة في تتبع وتشخيص ما حدث بالفعل مما أدى إلى التفكك السياسي والقومي لدول معينة في الكتلة الشرقية، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا. فالواقع أن السبب الحقيقي لتفكك تلك المجتمعات لم يكن هو حضور خطاب حقوق الإنسان، وإنما غيابه، لفترة طويلة جدا. وعندما فرض هذا الخطاب نفسه سواء من الداخل أو من الخارج، كانت الإصلاحات الضرورية لإنقاذ هذه الدول والمجتمعات الشمولية قد تأخرت جدا، بحيث صار من الصعب بمكان استيعاب معاني ودلالات وتطبيقات هذا الخطاب بصورة عميقة ومسئولة.

خطاب حقوق الإنسان يؤسس لفردية أخلاقية ومسئولة مدنيا وليس لفردية فظة أو متوحشة.

صحيح أن الغرب قد وظف خطاب حقوق الإنسان الموجه لدول الكتلة الشرقية السابقة، وغيرها من الدول "الاشتراكية" أو "الشعبوية" توظيفا نفعيا وانتهازيا وأحادي الجانب من خلال أبواق دعائية. ولكن هذا الخطاب لم يكن قد انتشر بأي قدر كبير من الفعالية داخل هذه المجتمعات. ولم يحظ بأي قدر من الاحترام من جانب النظم والحكومات ولنلاحظ تطور الواقع السياسي خلال الفترة التالية لتوقيع ميثاق هلنسكي، وحتى الآن.

فقد كان هذا الميثاق مكسبا صافيا لدولة الكتلة الشرقية، حيث أفادت من الاعتراف الغربي بالواقع الجيوبوليتكي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنها في الواقع لم تطبق مطلقا أية إصلاحات دستورية وقانونية تعكس احترام حقوق الإنسان.

وعندما بدأت حركة التضامن بإضراب عمالي في ميناء جدانسك في بولندا، كان من الواضح تماما أنه مدفوع بمزيج من المطالب الاقتصادية والشعور الحاد والمتجذر في بولندا- بالظلم والاضطهاد القومي في مواجهة روسيا، ولم يكن لخطاب حقوق الإنسان دور يذكر في ذلك كله، اللهم إلا باعتباره تغطية دعائية ورمزية تستهدف تأكيد انتماء بولندا -ثقافيا- للغرب كمظهر من مظاهر رفض الهيمنة السوفيتية.

وفي الاتحاد السوفيتي نفسه، لم يحدث تغير يذكر في موقف الدولة من الحريات العامة فيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥، اللهم سوى تشديد القمع والانضباط باسم الطهارة الثورية خلال فترة حكم أندروبوف القصيرة. ولم يتمتع دعاة حقوق الإنسان، بحماية تذكر في وجه عناد وجمود النظام السوفيتي سواء خلال فترة حكم بريجنيف أو أندروبوف وتشيرنينكة. وحتى فيما يتصل بالمسألة القومية التي فرضت نفسها خلال تلك الفترة. وبدرجة أكبر في ظل فترة حكم جورباتشوف ٨٥- ١٩٩١، بدأ الأمر وكأن النزعة القومية الروسية هى التي فرضت أو على الأقل سهلت تفكك الاتحاد، هذا إذا استثنينا حالة دول البلطيق بالطبع.

وعندما جاء جورباتشوف بمحاولة "جادة" لإنقاذ الدولة السوفيتية، بدت إصلاحاته متأخرة جدا بعد أن تضافرت كل عوامل الأزمة الداخلية، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وأيديولوجيا، بحيث صار إنقاذ بنية دولة شمولية متهالكة من داخلها أمرا أقرب إلى المستحيل. والواقع أن الضعف الشديد لمستوى تجذر الخطاب الحقوقي والديمقراطي داخل روسيا ذاتها جعل من الصعب على جورباتشوف أن يؤسسس تحالفا ديمقراطيا قويا في الأساس التحتي للمجتمع الروسي أو السوفيتي، وهو ما جعل مصير الدولة مرهونا بصراعات علوية لم يكن للخطاب الحقوقي بذاته دور يذكر فيها.

وباختصار، فإن تفكك الدولة في الاتحاد السوفيتي السابق كان بكل تأكيد نتيجة لعوامل التحلل الكامنة في هذه الدولة ذاتها، أي نتيجة تفسخ نظام سياسي شمولي فات عصره وأوانه، وأهدرت تماما كفاءته، وليس نتيجة عوامل الجذب الكامنة في تصور ديمقراطي وحقوقي للمستقبل. ويصدق هذا التحليل بدرجة أكبر على حالة يوغسلافيا التي استجابت لتحدي تقادم النظام السياسي الشمولي القديم بأسلوب القمع ومن خلال وعي قومي متطرف لدى كافة الفرقاء، وليس وعيا حقوقيا وإنسانيا وتقدميا.

ولكن ضعف الدور العملي لخطاب حقوق الإنسان في تلك الحالات، وزيف الروايات التي تنسب له "شرف" تفكيك نظم شمولية وإمبراطورية متهالكة من الداخل، لا ينفي أن لهذا الخطاب وظيفة "تفكيكية" من الناحية النظرية البحتة.

إن ما أدى إلى التفكيك السياسي والقومي في الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا لم يكن هو حضور خطاب حقوق الإنسان وإنما غيابه لفترة طويلة. وعندما فرض هذا الخطاب نفسه كانت الإصلاحات الضرورية لإنقاذ هذه الدول قد تأخرت جدا.

طبيعة المعضلة:

يتمثل الدور "التفكيكي" لخطاب حقوق الإنسان في إهدار ونفي الهيمنة والضعف والقمع والتراتبية بمختلف أنماطها وغطاءاتها التبريرية، وعلى كافة أصعدة ومستويات العلاقات الاجتماعية والسياسية. ويحدث هذا النفي أثرا تفكيكيا بكل بساطة لأن التاريخ الاجتماعي والسياسي للبشرية قد شهد أنماطا من التجمع والربط والدمج اعتمدت قبل كل شئ على هذه الآليات. فالهيمنة الأيديولوجية مثلت الطريقة المعتادة تاريخيا لبناء النظم السياسية على حساب الكينونة والحضور الفردي، الذي لا ينتعش سوى في مناخ الحرية. ومجرد استعادة حرية الضمير والاعتقاد وحرية التعبير وحرية التجمع والتنظيم لابد أن يفضي إلى خلافات واختلافات، أي إلى تعددية تجعل السيطرة السياسية أكثر صعوبة، لأنها تجعل الناس أصعب قيادا بالمقارنة بالقطيع الذي يتحولون إليه في ظل الهيمنة. والاندماج "القومي" حدث في التاريخ بوسائل العنف والإمبريالية بأكثر كثيرا مما تم بفضل التوافق الطوعي والقبول الإرادي والانسجام الداخلي بين العناصر التي تكونت منها الأمم. وقد "يسهل" كثيرا تسيير شتى الوحدات الاجتماعية بدءا من الأسرة مرورا بالقبيلة والجماعة القروية وحتى الأمة أو المجتمع بكامله إذا كان مبنيا على علاقات تراتبية تمنح أفرادا وقطاعات اجتماعية أو طبقات بعينها مزية التفوق وتحرم آخرين من المساواة في الفرص الضرورية لنمو شخصياتهم الفردية والجماعية اقتصادياً وثقافيا وأخلاقيا. ومن المؤكد أن الاستبداد يسهل كثيرا مهمة الحكم وفرص الطاعة والنظام لفترة طويلة، وخاصة إذا كان مصحوبا بهيمنة ثقافية وأيديولوجية وعدم مساواة طبقية ومدنية.

وخلال آلاف السنين طورت البشرية أساليب غاية في التنوع لإدارة "الاندماج" أو "الصهر". و"أتقنت" شتى نظم الحكم والنظم الاجتماعية المعروفة تاريخيا أساليب إدارة وقيادة الأمم والشعوب من خلال "القهر" و"الهيمنة" والامتيازات الطبقية والإثنية والثقافية وامتيازات "الجنس Gender "، بينما لم تتقن إلا فترات قصيرة للغاية في مناطق متفرقة من العالم أساليب الحكم والإدارة والاندماج والتكامل الاجتماعي والقومي من خلال الحرية والمساواة وحكم القانون والعدالة وحق الشعوب في تقرير المصير، وغيرها من المبادئ الأساسية لمنظومة حقوق الإنسان.

مجتمعاتنا العربية (تأخذ) أو (تفهم) خطاب حقوق الإنسان على نحو يعكس الحالات الذهنية والسيكولوجية التي تمر بها وهى حالات نشأت بصورة مستقلة تماما عن خطاب حقوق الإنسان.

لا نعني بذلك أن الفئات المتميزة والتي تقوم بأدوار المحكم أو تملك السلطة أو الثروة أو "جدارة القيادة" هى وحدها التي لم تتعلم بعد كيف تحترم تلك المبادئ. فعلى نفس الدرجة من الأهمية، لم تعتمد الفئات التي تخضع للاستبداد أو تعاني التمييز كيف تزاول حريتها وحقها في المساواة والكرامة وغيرها من حقوق الإنسان في إطار من حكم القانون.

فكما أن علاقة الاستعمار والاستبداد تحتاج مستعمرين (بكسر الواو) ومستبدين فإنها تتطلب أيضا مستعمرَين (بفتح الراء) وأفراداً أو جماعات مستبد بهم. والعكس أيضا صحيح. ولهذا فقد التقط عشرات من الأدباء والمبدعين والباحثين بذكاء ظاهرة "الفزع من الحرية" التي تطفر في وعي المستبد بهم والخاضعين لعلاقات الهيمنة والسيطرة والاستغلال، الذين اعتادوا الحياة في ظل هذا النمط من العلاقات، ولم يتعلموا ما يمكن أن ينجزوه بحريتهم من أشياء رائعة.

وعندما لا يتشرب الناس قيم وعادات التسامح والتعاون والتفاوض والتكافل ويزاولون المهارات البناءة التي تنبثق عنها، عندما لا يكون المجتمع قد اعتاد مزاولة "حريته" في تنمية وتطوير آليات وميكانيزمات تكاملية مستقلة عن سلطة الإكراه، أو عن علاقات الهيمنة والخضوع، عندما لا يملكون مهارات القبول ببعضهم البعض والاندماج معا باعتبارهم متساويين وأحرارا، يؤدي تطبيق مبادئ حقوق الإنسان وهو افتراض نظري بحت ولكنه قد يحصل بفضل فراغ مفاجئ في السلطة بسبب انهيار نظام شمولي أو استبدادي قديم- يجد الناس أنفسهم في مصيدة. يحدث تطبيق قواعد المساواة والحرية ولو بدون قصد من أحد- تفكيكا واضحا للنظام القديم، دون أن يتمكن المجتمع من بناء آليات تكاملية جديدة.

وبغض النظر عن استحالة تطبيق حقوق الإنسان في ظل الفوضى أو بدون دولة قانونية وقوية، فإن نشر واستيعاب قيم حقوق الإنسان والنضال من أجل مزاولتها فعلا ينفي ويهدم نظم الاستبداد والهيمنة. ولكنه قد لا يضمن بذاته بناء نظام جديد يرسى أسسا كافية للاندماج والتكامل الاجتماعي أو القومي أو عبر القومي. وهذا هو ما يحدث فعلا في دولة كبرى مثل روسيا منذ عام ١٩٩١، وما يحدث أيضا في بلد عربي مثل الجزائر وبدرجة أشد في السودان وبدرجة أقل في اليمن.

كل ما نؤكده هنا هو أن مجرد تطبيق حكم القانون أو حتى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ليس كافيا بذاته لبناء أمة أو مجتمع وتنميتهما باستمرار. فمنظومة

حقوق الإنسان هى مبادئ ومعايير، تفترض أصلا وجود مجتمع قادر على النهوض بها ومواصلة مشواره على درب التقدم من خلال توفير برامج عمل في شتى مجالات الحياة. والمطلوب بكل تأكيد هو أن تلتزم برامج العمل هذه بالمعايير والمبادئ الحقوقية الإنسانية، ولكنها يجب أن توفر وسائل ناجعة للوفاء. لتنمية المجتمع وتعظيم ترابطه الداخلي. ويؤدي غياب هذه الوسائل، وما تمليه من جهود علمية وفكرية واجتهادات مبدعة في مجال الاقتصاد والإدارة والتشريع والسياسة والتعليم والعلم والتكنولوجيا.. الخ. إلى الإضرار بنسيج المجتمع ومن ثم بقضية حقوق الإنسان. بل ولا يستبعد في ظروف تتسم بالتخلف الشديد والتخبط وسوء الإدارة وفقدان الحماسة وروح العمة وشيوع الفساد وضعف الدولة وتردي الإنتاجية وشيوع الجريمة.. الخ. أن يؤدي تطبيق حكم القانون والتسامح مع مزاولة الحريات العامة إلى فوضى وحالة تفكك عامة.

ولعلنا نبدأ الآن في تصحيح صياغة المعضلة كما طرحناها، في الفقرات السابقة فالاستبداد بذاته لا يحقق تكاملا اجتماعيا أو اندماجا قوميا أو فوق قومي بأي معنى، وإنما هو يغطي عجزه عن إنتاج آليات اندماج حقيقية بإعطاء مظهر خارجي كاذب. بل إن الاستبداد والهيمنة وعدم المساواة هى الشروط الأساسية للتفرقة والانقسام والتفكك والصراع الاجتماعي والإثني. ولا أدل على ذلك من انفجار الدول ذات التكوين الإمبراطوري مثل الاتحاد السوفيتي، بعد نحو ثلاث أرباع قرن من الثورة البلشفية، وبعد قرون من بدء البناء الإمبراطوري للدولة.

وبينما يشيع الاعتقاد بأن عملية بناء الأمة في أوروبا الغربية قد تمت بفضل الملكيات الاستبدادية، فإن نظرة أعمق إلى تاريخ القارة يوضح أنها تمت في الحقيقة بالرغم من الاستبداد والحكم المطلق وليس بفضله. إن مزيجا من وحدة السوق الرأسمالي والتوسع المدهش في الفضاء العام بفضل الازدهار الثقافي الحداثي كان وراء هذه العملية. وغالبا ما ترك التمييز بصماته بوضوح في مناطق الحدود بين الجماعات الثقافية والدينية المتمايزة، وهو ما نراه حتى الآن في الولايات المتحدة ذاتها، وفي معظم دُول أوروبا الغربية.

ولا يستطيع النظام الاستبدادي الاستمرار بدون وسائط تعيد إنتاج التمييز والاستبداد بصورة رأسية في كل الصعد والمستويات الاجتماعية. وحتى على أدنى مستويات الحياة الاجتماعية، تعد الأسرة الأبوية جزءا لا يتجزأ من مظاهر وآليات

في الهند تعددية ثقافية ودينية وعرقية لكنها استجابت لتحدي التعددية بنشر السلطة عبر النظام الفيدرالي وتمكين الولايات والكيانات المحلية من التمتع بحريات وسلطات حقيقية وقام الجهاز القضائي بصيانة التوازن بين سلطات المركز وسلطات الأقاليم

تعزيز الاستبداد السياسي، رغم أنها قد تستمر بعده بكثير.

وبالمقابل، فإن النظام الاستبدادي والتمييزي ينهض على محاولات مستميتة لاقتلاع الهياكل التضامنية المؤسسة بصورة تعاقدية، ويؤدي الأمر بأشد مثل هذه النظم قسوة إلى تصفية شبه تامة للمجتمع المدني. وهو ما يفضي بدوره إلى تكميش آليات الاندماج الاجتماعي والقومي: هنا أيضا نلجأ إلى النموذج السوفيتي، حيث أدى الافتقار لنسيج مدني فعال إلى عجز المجتمع عن توفير آليات اندماج بديلة للدولة عندما وقعت تحت مطارق التدمير.

يقودنا هذا التصحيح إلى نقد شامل لخطاب الاندماج (القومي/ الاجتماعي) الاستبدادي. إن ما يظنه هذا الخطاب تكاملا ليس في الحقيقة سوى مظهرا سطحيا يحافظ عليه القهر ويدعمه، مظهرا يخفي حقيقة التفكك الذي ينتظر نهاية المادة اللاصقة الخارجية والمصنوعة من القهر ذاته، بصورة أساسية.

فبمجرد إدراك الناس جدارتهم بالحرية والمساواة لا يصبح من الممكن الاستمرار في إخضاعهم أو فرض الوحدة عليهم. ولكن تمتع الناس بالحرية والمساواة في غياب دوافع إيجابية لاحترام القانون، قد يؤدي إلى الفوضى. وفي غياب دوافع إيجابية وحميدة وروابط وثيقة بين عناصر المجتمع، قد يؤدي التمتع بالحرية إلى التفكك وإهدار الوحدة القومية وإطلاق الرغبة في الانفصال لدى الجماعات القومية أو الثقافية المختلفة.

الخير العام

في مثل تلك الحالات لا تؤدي العودة إلى ممارسة القهر السياسي أو القومي إلى تحقيق الانضباط أو الوحدة القومية، بل الأرجح هو أن تؤدي إلى العكس. ولذلك يصبح من المستحيل ضمان احترام حكم القانون وتعزيز الوحدة القومية من خلال استعادة الاستبداد. ولكن مجرد الحديث عن احترام حقوق الإنسان والحريات العامة قد لا يكفي وحده أيضا.

فالمحافظة على وحدة الدولة وتعزيز احترام حكم القانون تقتضي مضاعفة الروابط اللاصقة بين الجماعات، أو بين الأقليات القومية والشعوب في الدول متعددة القوميات. ويوفر احترام حقوق الإنسان مناخا مناسبا بدرجة أكبر لتحقيق هذه الأهداف، بشرط أن تنمي وتطبق بصورة نزيهة أساليب الاندماج الاجتماعي

والقومي.

وفي ظل احترام حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، لابد مثلا من تنمية وإشاعة ثقافة المسئولية المدنية لدى المواطنين والجماعات، ونعني بهذا المصطلح الدوافع الطوعية لاحترام المصلحة العامة وحقوق الغير، ومبادئ القبول بالآخر والتسامح والتوازن بين الحقوق والمصالح.

إذ ليس المطلوب أو المرغوب من تطبيق واحترام حقوق الإنسان إشاعة ثقافة فردية منفلتة أو متوحشة. فالكائن الذي يبحث عنه خطاب حقوق الإنسان ليس الفرد الذي يكتفي بالتمتع بحقوقه بغض النظر عما قد يؤدي إليه ذلك من إهدار للمصالح العامة أو مصالح وحقوق الآخرين، وإنما الفرد الذي يلتزم بالمصالح العامة وحقوق الآخرين بنفس الدرجة إن لم يكن بدرجة أكبر من مصالحه وحقوقه ذاتها- وباختصار، فإن خطاب حقوق الإنسان يؤسس لفردية أخلاقية ومسئولة مدنيا وليس لفردية فظة أو متوحشة.

وخطاب حقوق الإنسان يرفض أساليب الدمج القسري والمؤسس على العنف، ولكنه يبحث عن نماذج محترمة للاندماج المبني على القبول الطوعي، وهو ما يفترض احترام المصالح والأرصدة المشتركة بين الجماعات والشعوب بنفس درجة احترام قيم الحرية والمساواة.

إن فكرة الخير العام كامنة في صميم خطاب حقوق الإنسان. بل وتعد أعمق أسسه الأخلاقية والفلسفية. كل ما هناك أن هذا الخطاب يقوم أيضا على نقد الادعاء بحماية الخير العام من خلال العنف أو اللا مساواة أو سلب الحرية، وهو ادعاء غالبا ما توظفه النظم الاستبدادية والشمولية لمصلحتها، دون أن تحققه في الواقع ودون أن تحترمه في معظم الأوقات. إن هذا الخطاب يبحث عن الخير العام من خلال احترام حكم القانون وضمان الحرية والمساواة جنبا إلى جنب مع تنمية ثقافة المسئولية المدنية وتوازن الحقوق والمصالح.

وبنفس الدرجة من الأهمية، فإن خطاب حقوق الإنسان لا يكتفي ببث ثقافة المسئولية المدنية بصورة تجريدية أو تعليمية، بل يتيح للناس فرصة التمكن من مزاولتها من خلال الانتماء إلى منظمات مدنية شتى.. أو العضوية النشطة في "المجتمع المدني".

وبينما تقر فلسفة حقوق الإنسان بالحاجة إلى دولة وحكومة ونظام عام صارم

الاندماج القومي حدث في التاريخ بوسائل العنف والإمبريالية أكثر مما تم بفضل التوافق الطوعي والقبول الإرادي والانسجام الداخلي بين العناصر التي تكونت منها الأمم.

وعادل معا لضمان هذه الحقوق، فإن المجتمع المدني يجب أن يسهم بدور وافر في تنمية احترام القانون وإشاعة ثقافة الاعتراف بالآخر وتوازن المصالح والحل السلمي للصراعات. فالدولة هى المسئول الأول عن الوفاء بحقوق الإنسان، ولكن المجتمع المدني هو المسئول الأول عن ضمان وحدة المجتمع وصيانة السلام الاجتماعي وتعزيز التكامل التلقائي وتقوية مؤسسات التضامن والحل السلمي للخلافات.

ولكي يتمكن المجتمع المدني من تحقيق هذه الوظائف لابد أن يكون موجودا ونشطا بالأصل، بل لابد وأن يكون قد تمتع بفسحة كافية من الوقت لأن يتعلم ويكتسب الخبرات الضرورية للنهوض بهذه الوظائف، وينمي المهارات التفاوضية والثقافية والفنية اللازمة لتحقيقها بكفاءة.

ولقد صارت بعض المستلزمات الأساسية لنهوض المجتمع المدني متوفرة. فانتشار التعليم ووفرة آليات وفنون التواصل وبناء المؤسسات، وقوة التطور الصناعي والاقتصادي والتكنولوجي في عديد من دول العالم يكثر من إتاحة مثل هذه المستلزمات أو العناصر الأساسية،ولكن المجتمع المدني لا يتكون بالفعل ولا يتطور وينمي ويوسع نشاطه وقدراته إلا في ظروف ديمقراطية. وعندما تتحقق له هذه الشروط، فإنه يقوم بالفعل بدور بارز في حماية المجتمع من الانقسامات والنزاعات العرقية والدينية والطائفية والقومية.

وربما يكون هذا هو الفارق الحقيقي بين مصير دولة مثل الهند ودولة أخرى مثل الاتحاد السوفيتي أو يوغسلافيا. فالهند لديها تعددية ثقافية لغوية ودينية وعرقية أشد من الحالتين الأخيرتين. ولكن الهند استجابت لتحدي التعددية الثقافية والعرقية من خلال نشر السلطة عبر النظام الفيدرالي وتمكين الولايات والمناطق والكيانات المحلية من التمتع بحريات وسلطات حقيقية وقام الجهاز القضائي الممتاز الذي تتمتع به الهند بصيانة التوازن الدقيق بين سلطات المركز وسلطات الأقاليم. كما أن الهند تناقش منذ فترة عملية نقل مزيد من السلطات للهيئات المحلية. وقد حقق هذا النظام اندماجا اشد لصفوة الحكم، وتكاملا أقوى بين المجتمعات المحلية، الأمر الذي حمى الهند -حتى الآن- من الوقوع في نفس المصيدة التي فتكت بوحدة الدولة السوفيتية أو اليوغسلافية.

وينبغي مع ذلك أن نفهم عملية الاندماج القومي، مثلما يجب أن نفهم أي مفهوم

آخر مثل حكم القانون أو المجتمع المدني أو حقوق الإنسان نفسها باعتبارها مفاهيم أغنى وأعمق من شكليات القانون. فالقانون وحده لا يحقق الوحدة القومية أو نمو المجتمع المدني أو حتى احترام حقوق الإنسان. فالتقدم الاقتصادي السريع ونمو الفضاء العام بما يحفل به من رموز مشتركة تتخلق عبر انتعاش الفنون والآداب والمعارف ووسائل الإعلام... الخ، والتطور المستمر للممارسات المهنية والبشرية وما يوفره ذلك كله من تسييل حركة الأفكار وسهولة تبادل السلع والخدمات وتكوين سوق قومي وتوسع فرص العمل يملأ هذه المفاهيم بفحوى ومضمون غنيين لا يسهل على أية دعوات عنفوية أو انفصالية تصفيتها أو تقويضها.

إن خطاب حقوق الإنسان لا يمكن اختزاله إلى جمع بسيط لطائفة الحقوق التي ينص عليها الإعلان العالمي أو التي تسردها الشرعة الدولة، وإنما هو أيضا فلسفة وأخلاق.

ومع ذلك، فحتى عندما تفهمه بهذا المعنى العميق والمتكامل فإنه لا يحل بذاته كافة المشكلات، ولا يكفي وحده لتحقيق أي هدف بما في ذلك أهدافه المباشرة. فما أسهل مثلا أن تدعو حقوق الإنسان العمل. ولكن تلك الدعوة بذاتها لا تحقق نفسها بنفسها، وإنما يجب أن تزدهر البحوث ومدراس الفكر التي تقودنا لإدراك أفضل الطرق لتحقق ما نصبو إليه، ثم يجب أن تلتزم الدولة ومختلف القوى السياسية والفاعلون الاقتصاديون بهذه الطرق كوسيلة للالتزام بالحق.

وينطبق ذلك على كل المستويات والمفردات الحقوقية. فعندما ندعو مثلا للمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة، يجب أن نجتهد في بحث الطرق التي تحمي الأسرة من التفكك وتعمق التضامن داخلها من خلال آليات أفضل لتقسيم العمل وتكامله ووسائل أفضل لحل الخلافات. وعندما ندعو إلى احترام حقوق الأقليات يجب أن نجتهد في بحث الطرق التي تحمي التكامل القومي من دعوات العنف والانفصال، وتصون التكامل والسلام بين شتى الجماعات.

وتسهم ثقافة المسئولية المدنية ومنظمات المجتمع المدني التطوعية في تحقيق هذه الأهداف، ولكن الأمر يحتاج كذلك إلى تنمية اقتصادية فعالة وازدهار حقيقي للفنون والآداب والعلوم والمعارف.

رئيس التحرير

الدولة هي المسئول الأول عن الوفاء بحقوق الإنسان ولكن المجتمع المدني هو المسئول الأول عن ضمان وحدة المجتمع وصيانة السلام الاجتماعي وتعزيز التكامل التلقائي.